

سلسلة "المعارف القانونية والقضائية"

الخطاب السياسي في المغرب

بين منزلقات البلاغة وزلات اللسان

د. عثمان الزياني

أستاذ باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية

تقديم : د. عماد عبد الله الطيبي

أستاذ مشارك
الملاحة وتحليل الخطاب بجامعة تونس تبرير والقاهرة

منشورات مجلة الحقوق

الفهرن التفصيلي

تصدير :	نحو توجه عربي في دراسة الخطاب السياسي : الواقع والأفاق
3	تقديم الدكتور عماد عبد اللطيف
13	مقدمة عامة
19	• القسم الأول: مقاربة لنسيق خطاب الفاعلين ومداخل أعطاب الخطاب السياسي
23	الفصل الأول: في نقد بلاغة خطاب الفاعلين
24	أولاً : الخطاب الملكية: مقاربة في مورفولوجي الخطاب الملكية
24	1 - مقاربة الطقوس والبناء المورفولوجي للخطاب الملكية
29	2 - تجذر منظور "الملكة المعاشرة" وتأكيد مشروعية الإنجاز والفعل
35	ثانياً : خطابات رئيس الحكومة بين المحددات السيكيو-استراتيجية والأعطال البلاغية واللفظية
36	1 - المحددات السيكيو-استراتيجية لخطابات رئيس الحكومة
40	2 - الأعطال البلاغية واللفظية في خطابات رئيس الحكومة
46	ثالثاً: مكامن اعتلال الخطاب الحزبي
46	1 - المتغيرات المتحكمة في إنتاج الخطاب الحزبي
51	2 - الخطاب الحزبي الذي يلقط كل شيء

نحو توجه عربي في دراسة الخطاب السياسي الواقع والأفاق

تشهد الأعوام الأخيرة اهتماماً متزايداً بتحليل الخطاب السياسي في العالم العربي، يتجلّى في تنامي البحوث المؤلفة والترجمة، والفعاليات الأكاديمية التورية وغير الدورية، وارتفاع أعداد الباحثين وتعدد اختصاصاتهم، وتنوع المقاربات والمنهجيات والأطر النظرية. هذا الازدهار المعرفي يُنبئ بامكانية تبلور توجه عربي في تحليل الخطاب السياسي، قد يكتمل تشكّله على نحو جلي خلال السنوات القليلة المقبلة. ويمكن لنا من خلال النظر الفاحص إلى الإسهامات العربية في تحليل الخطاب السياسي رسم بعض ملامح هذا التوجه؛ وسوف أتّخذ من كتاب «الخطاب السياسي في المغرب للأستاذ الدكتور عثمان الزياني» - الذي أسعد بتقديمه - أنموذجاً لرصد هذه الملامح؛ إذ إنه يمثل أيقونة للكثير من الدراسات العربية الراهنة.

الملمح الأول: الاهتمام بتحليل الخطاب السياسي المعيش

اعتادت الدراسات التقليدية أن تعالج الخطابات السياسية التاريخية القديمة، ونادرًا ما انشغلت بتحليل الخطابات الراهنة، في نفس زمان إنتاجها. إن إحدى نقاط تعزيز كتاب «الخطاب السياسي في المغرب» أنه يعالج خطابات حية راهنة، تُجز أفعالاً سياسية كل صباح. فهو يدرس بالتفصيل الخطاب السياسي للمؤسسات السياسية الملكية والحزبية الراهنة في المملكة المغربية، ويحلل نصوصاً وخطابات أنتجت في الأعوام القليلة الماضية.

لقد هانت الدراسات العربية عموداً طويلاً من ضعف الروابط مع الواقع الحاضر، لصالح الانهياك في نصوص الماضي؛ ويمثل كتاب الأستاذ الدكتور عثمان الزبياني معاونة معايرة تدعم الوشائج بين الأكاديمية والحياة، وترتبط المعرفة بالواقع. وعلى الرغم من أن الأعمال العربية في تحليل الخطاب السياسي ما تزال تولي الاهتمام الأكبر للنصوص التراثية، فإن النزوع نحو دراسة الخطابات الراهنة المعيشة يزدهر أيضاً. من هنا تكمن أهمية دراسة الدكتور عثمان الزبياني؛ فهي علامة على هذا التوجه الجديد، وحافظاً باتجاه تأصيله.

الملمح الثاني: حضور البُعد النقدي

لقد هيمنت المقاربتين الوصفية والميارية على الدراسات التقليدية للخطاب السياسي العربي. وهو ما يمكن تفسيره بأمرتين؛ أما أولهما فهو هيمنة المنافع الوصفية على العلوم الاجتماعية لزمن طويل. وفي الحقيقة فإن المنعطف النقدي في العلوم الإنسانية حدث عهد نسبياً، ويمكن النظر إلى مدرسة فرانكفورت بوصفها الأسمام الفلسفية لهذا المنعطف. وفيما يتعلق بدراسات الخطاب، فإن المنعطف النقدي في الدراسات الأنجلو-أمريكية يقترن بما يُعرف باللسانيات النقدية (critical linguistics)، والتحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis). أما في الدراسات الفرنسية فإن أعمال فوكو كانت ذات تأثير جذري في تأسيس مقاربة نقدية للخطاب. أما الأمر الثاني فهو هيمنة علم البلاغة بمعاييره التقليدية على حقل تحليل الخطابة السياسية.

ويمثل كتاب «الخطاب السياسي في المغرب» خطوة مهمة في مسار المقاربة النقدية للخطاب السياسي العربي المعاصر. فهو يسائل العلاقة بين الخطاب والسلطة والتلاعب على نحو جلي. ويكشف عن تناقضات الخطابات المهيمنة، وفجواتها، والمسكوت عنه فيها. وفي الحقيقة، فإننا بحاجة إلى تعزيز المقاربة النقدية للخطاب السياسي العربي، نظراً لوجود تاريخ طويل من إساءة استعمال الخطاب، وتراجعه في دور العلم في تقديم فحوص ومساءلات علمية دقيقة للخطاب السياسي تحديداً.

الملمح الثالث: المقاربة عبر النوعية للخطاب السياسي

الخطاب السياسي ظاهرة إنسانية متعددة الأبعاد، ينضاف إلى النفسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والعلمي والتاريخي .. وغيرها. ومن لم، فإن دراسته دراسة شاملة

تطلب مقاربة عبر نوعية تُجلي هذه الأبعاد المتعددة. وثمة تجليات للمقاربة عبر النوعية للخطاب السياسي: الأول: تعدد المنهجيات والمقارب المصنوعة في التحليل؛ والثاني: تعدد روافد التأسيس النظري لتحليل الخطاب السياسي. ويقدم كتاب «الخطاب السياسي في المغرب» أنموذجاً متميزاً للمقاربة العابرة للتخصصات في تحليل الخطاب السياسي. فالكتاب يُفيد من أطروحتات نظرية تنتهي إلى مجال واسع من الحقول المعرفية مثل العلوم السياسية وعلوم التواصل وعلم الاجتماع والسيميويطيكا والبلاغة وعلم النفس وغيرها. وهو يعالج عدداً كبيراً من الظواهر المتباعدة، التي يجمع بينها كونها تجليات للخطاب السياسي؛ مثل الفواعل السياسيين، وأعطال الخطاب، والحجاج، وفجوة المصداقية السياسية، والاستعارة، والتضليل الخطابي، والتضيق، وطقوس الفرجة. وفي معالجته لهذا الحشد من الظواهر المهمة، يمسكين بأطر نظرية متعددة؛ منها نظرية الاستعارة المفهومية، والفرجة، والفواعل الاجتماعيين، والعنف الرمزي، وبلاغة الجمهور. والكتاب، من ثم، يوظف عدة مصطلحية ومفهومية متعددة، تُعدُّ مجلَّةً للمقاربة عبر النوعية التي يتبعها الكتاب. وعلى الرغم من تعدد الأطر النظرية، فإننا نلمح حالة جلية من التمازن النظري والتعاضد المنهجي في الكتاب.

الملمح الرابع: دراسة استجابات الجمهور

اعتادت الكتابات العربية حول الخطاب السياسي التركيز على المتن النموي للخطباء السياسيين، وتقديم تحليلات شبه شكلية لأصالبيه، وبنائه، وطرائق حجاجه.. إلى آخره. يؤدي هذا الانشغال باللغة إلى تهميش أبعاد أخرى للخطاب، لا تقل أهمية في محاولات فهمه وتحليله وتقييمه؛ مثل دراسة سياقات إنتاجه وتداوله وتلقيه، ودراسة الاستجابات التي تُفتح بيازاته. وفي حين منْع اهتمام محدود للغاية لدراسة السياقات، كاد يكون الاهتمام بدراسة الاستجابات معذوماً. وكان هذا التجاهل الأكاديمي لاستجابات الجمهور حافزاً على تأسيس توجه معرفي يُعنِي على نحو الخصوص بدراساتها؛ أعني «بلغة الجمهور». ويمثل كتاب «تحليل الخطاب السياسي في المغرب، إسهاماً مهماً في توظيف «بلغة الجمهور» لدراسة الاستجابات الجماهيرية للخطاب السياسي المغربي الراهن. وهو يُعدُّ من هذه الزاوية باكوره الدراسات المغربية المعنية بتوظيف الحقل المعرفي لبلاغة الجمهور في مقاربة ظواهر الخطاب السياسي المغربي. ويعُدُّ من ثم، نقطة انطلاق متميزة، نحو مزيد من الدراسات في هذا الحقل.

تمثل هذه الملامح الأربع مواطن تميز لكتاب «الخطابة السياسية في المغرب»، بين أعمال أخرى تُسجّل في هذا الحقل المعرفي. وهي في الآن ذاته تمثل صمامات ثيار عربي في تحليل الخطاب، ربما يتشكل الآن في كثير من الأوساط الأكاديمية. ولكي نستكمل رسم صورة راهنة للبحث في الخطاب السياسي العربي الراهن، فإننا بحاجة إلى استكشاف الفجوات التي تحتاج إلى تجسير خلال الأعوام المقبلة. إذ إن ثيار تحليل الخطاب السياسي العربي المزدهر كمياً وكيفياً، ما زال يعاني من فجوات جلية، يمكن رصدها فيما يأتي.

الفجوة الأولى: ندرة دراسة المدونات الضخمة

الثائع بين الدارسين تحليل مدونات صغيرة الحجم، باستعمال أدوات التحليل التقليدية. واختيار مقتطفات محددة للاستشهاد والتعميل. و يؤدي هذا إلى مشكلات جمة في هذه الدراسات. فصغر عينة الدراسات يجعل دون الاطمئنان إلى نتائجها، وقابلية النتائج للتعميم. كما أن انتقاء الأمثلة يعرض مصداقية البحث للخطر؛ إذ قد يؤدي إلى تفاصيل مخاطر تحيز الباحثين. وعلى سبيل المثال، فإن ورود تعبيرات استعارية معينة في سياق تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لا يكتسب قيمته حقيقية دون أن تأخذ في الاعتبار توافر ورودها في المدونة الكلية لهذا السياسي، ونسبة تكرارها الإجمالي فيما يلي تعبيرات أخرى مستعملة لديه، والدلالة الإحصائية لهذه النسبة بالقياس إلى خطابات سياسية أخرى راهنة أو قديمة. إن قابلية الوصول إلى تعميمات علمية بشأن الخطاب السياسي يرتهن بتغيير تقاليد البحث العربي فيه، والتحول من دراسة مدونات محدودة إلى دراسة مدونات ضخمة. والانتقال من دراسة المقتطفات المختارة إلى دراسة المدونات الكاملة، ومن الاستشهادات المجزوءة إلى التحليل الشامل.

يرتبط بهذا التحول تحولاً آخر من استعمال آليات التحليل اليدوي إلى توظيف آليات التحليل الآلي. ولحسن الحظ، فإن هناك تطوراً هائلاً في البرمجيات الحاسوبية المعنية بمعالجة اللغة. وثمة حقل معرفي كامل هو لبيانات المدونات *corpus linguistics* يتبع معالجة المدونات اللغوية الضخمة، وتقديم بيانات أولية تصلح منطلقاً لدراسة الخطاب. ويتزايد في الوقت الراهن الدراسات الأكاديمية التي تدمج بين حقل تحليل الخطاب وحفل لبيانات المدونات، إلى حد ظهور حقل معرفي كامل يمزج بينهما هو تحليل الخطاب .*corpus-based discourse analysis* المؤسس على المدونات

الفجوة الثانية: هيمنة العمل الفردي على دراسة الخطاب السياسي

إن جل الدراسات العربية للخطاب السياسي يُجزئها باحثون أفراد، ونادرًا ما نرى تعاونًا ثنائياً أو ثلاثياً، ناهيك عن فرق بحث كبير تحلل خطاباً سياسياً ما. إن هذه الفجوة، للأسف، موجودة في معظم الدراسات الإنسانية والاجتماعية العربية، إذ لم تترسخ بعد تقاليد العمل في مجموعات بحث كبيرة. لكن أثرها العلني يتعاظم في حقل تحليل الخطاب بسبب الحاجة الملحّة إلى دراسة مدونات ضخمة، من زوايا متعددة، وصعوبة تحقيق ذلك بواسطة الجهد الفردي. إن غياب ثقافة العمل الجماعي في تحليل الخطاب، يُفقد البحث فيه ميزة أخرى شديدة الأهمية له هي تعدد التخصصات الالزمة لمقارنته. فتحليل الخطاب السياسي لا يمكن إلا أن يكون عابراً للتخصصات، فلا يمكن مقاربته دون أدوات معرفية من حقول معرفية عدّة مثل اللسانيات والبلاغة والمعجميوطيفاً وعلوم الاتصال وعلم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ وغيرها. ونظرًا لأن ظاهرة الباحث الموسوعي توشك أن تقرض، فإن تعدد الباحثين المنتسبين إلى حقول معرفية متباينة يجدوا السبيل الأمثل لتحقيق مقاربة دقيقة شاملة للخطاب السياسي العربي.

إنني أتفهم الصعوبات التي تحول دون تعاون الباحثين في الخطاب السياسي في فرق عمل جماعية؛ فما زالت ثقافة العمل البحثي الجماعي ضعيفة الحضور في الأكاديميات العربية، وبخاصة في حقل العلوم الإنسانية، حيث يغلب العمل الفردي على التأليف، ويكاد يقتصر العمل الثنائي على التحرير والإشراف على الكتب الجماعية. ومع ذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى تغيير ثقافة العمل البحثي؛ لصالح تعزيز العمل الجماعي، الذي يُترى البحث على نحو مؤكد.

الفجوة الثالثة: مركزية الخطابة السياسية

تحظى الخطابة السياسية بفصيبة الأسد من البحث في تحليل الخطاب السياسي. وبينما هذا مبررًا من زاوية كونها نوعاً تقليدياً واسع الحضور والتأثير في المجتمعات المعاصرة. ومع ذلك، فإن ثمة تهميشاً جلياً لأنواع أخرى مهمة؛ مثل الإشهار (الإعلان)، والمناظرة، والمقال، والمقابلات المرئية والمسموعة والمقرؤة، والبيانات الصحفية، والفوتوغرافية، والأفلام التسجيلية، والبرومو، وغيرها من الأنواع التي تجز وظائف

سياسية، وتدالو في فضاء سياسي. وأمل أن تشهد السنوات القليلة المقبلة تزايداً في الدراسات المكرسة لهذه الأنواع، بما يحقق توازناً بينها وبين دراسة الخطابة السياسية.

الفجوة الرابعة: غياب الدراسات المقارنة للخطاب السياسي في العالم العربي

يتسم العالم العربي بثراء الخطابات السياسية فيه. وهناك تنوع في الأنظمة الحاكمة ، وفي أشكال العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وفي تقاليد التواصل السياسي بين النخبة والجمهور، وفي أدوات التواصل، وفي الذخيرة الخطابية التي يتكاً عليها، وفي حدود الاستجابات المتاحة للجمهور، وغيرها. هذا التنوع يُعد ميزة وتحدياً في الآن ذاته. فهو ميزة لكونه علامة ثراء خطابي، يُحفز على تطوير أدوات علمية ناجحة لمعالجه. لكنه في الوقت نفسه يضع تحدياً أمام الباحثين، إذ يتطلب إنجاز بحوث مقارنة تشبع رصد نقاط التلاقي والتمايز بين هذه الخطابات. وللأسف فإن دراسات تحليل الخطاب العربي المقارنة ما تزال محدودة للغاية. وينتزع عن ذلك لجوء الباحثين إلى تعميم النتائج المأخوذة من دراسة الخطاب السياسي في قطر عربي ما على بقية أقطار العالم العربي. أو التعامل مع النتائج التي يصلون إليها على أنها ذات طابع محلي. والاختيار الأول - للأسف - مشكل شائع؛ إذ يؤدي إلى تعميمات خطيرة في كثير من الأحيان، ومن ثم، فإنه يجدر بنا دوماً أن نتعرّج في إصدار تعميمات عن الخطاب السياسي العربي، من دون الامتناد إلى تحليل مدونة مماثلة له. وفي الحقيقة فإن تجسير هذه الفجوة مرهون بإنجاز دراسات مقارنة، ويعزّز التعاون بين الباحثين العرب، وذكاء التعاون بين الباحثين في شكل فرق عمل منسجمة.

الفجوة الخامسة: الأثر المُطبِّي لتعزيزات الباحثين

تحليل الخطاب السياسي حقل معرفي يقع في دائرة العلوم الإنسانية. وُعد موضوع الذاتية والموضوعية من أكثر الإشكاليات التي تواجهه حساسية. وتزداد خطورتها بسبب التأثير المتوقع لتعزيزات الباحثين وميولهم وانتقاءاتهم السياسية. في كل إجراءات البحث بدءاً من اختيار المادة المدرستة، مروراً باختيار المنهج والمقاربة واجراءات التحليل، وصولاً إلى طرق تأويل معطيات البحث ونتائجها. ويزداد تأثير مأزق التعزيز وضوهاً في حال تبني المقاربة النقدية تحديداً؛ بسبب البُعد النقدي الذي يتخدنه الباحث إزاء المادة المدرستة.

إننا بحاجة في عالمنا العربي إلى الوعي بضرورة تقييد الأثر المضلي للميل والمصالح السياسية في دراسة الخطاب السياسي، حتى لا تتحول البحوث المنتجة في حقل تحليل الخطاب إلى صيغة علمية من المنشورات السياسية. ولتحقيق ذلك، لابد من ضبط إجراءات التحليل، والإعلان الجلي الشفاف عن كل إجراءاته، والبرهنة الدقيقة الوافية على كل ادعاءاته ونتائجها، وتحديد موقف الباحث المسبق من موضوع بحثه، والكشف عن تحيزات الباحث وانتماهاته، ومصارحة القارئ بها. إننا بحاجة إلى أن نؤمن بأن المعرفة أهم من المصلحة، وأن العلم باق والانتماء السياسي زائل. وأن أفضل دليل على المصداقية المعرفية أن يتفق من يخالفني الرأي والميل والهوى مع تحليلاتي ونتائجي.

خاتمة:

لقد تناولت في هذه المقدمة الموجزة بعض ملامع ما أظن أنه تيار يتشكل في تحليل الخطاب السياسي العربي. وأعد كتاب «الخطاب السياسي في المغرب» أيقونة لهذا التيار، وتجسيداً لتلك الملامع. كما تناولتُ أهم الفجوات التي أرى أنها تحتاج إلى جهد بعثي مستقبلي لتجسيدها، وتطفيتها. وأمل أن يكون كتاب «الخطاب السياسي في المغرب»، حلقة مهمة من حلقات تحليل الخطاب السياسي في العالم العربي في الفترة المقبلة، وأن يكون ملهمًا لأعمال بحثية أخرى عديدة.

د. عماد عبد اللطيف

الدوحة 14 أبريل 2016